موارد

مجلة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة

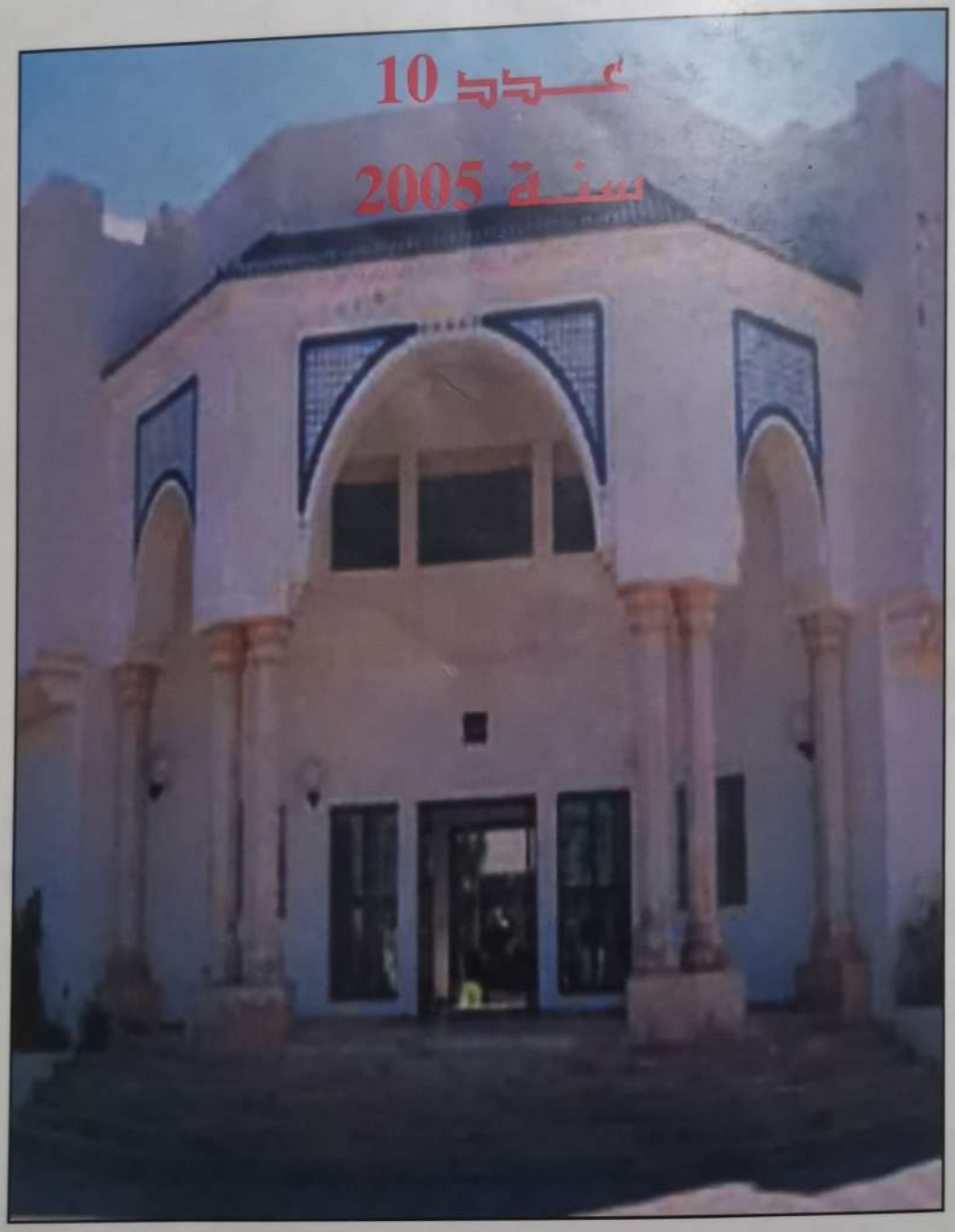

عدد 10

سنة 2005

جامعة سوسة

حدثا الاستخبار والإخبار بين
" سيبويه " و " كاترين كريبرا أوريكيوني "

محمد الصحبي البعزاوي*

1- تمهيد:

إنّ الاهتمام بحدثي "**الاستخبار**" و " **الإخبار** " لعودة إلى كتاب سيبويه (تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، دار سحنون للنّشر والتّوزيع ، 5 أجزاء، 1990) ومقال أوريكيوني :

l'acte de question et l'acte d'assertion: opposition discrète ou continuum ? in la question PUL1991 PP 87 – 111

من شأنه أن يطرح أكثر من سؤال سيّما وأنّ الظّروف الفكريّة والثّقافيّة التّي وجّهت كلاّ منهما تعتبر مختلفة. كما أنّ الفارق الزّماني بينهما قد يحول دون مقاربة تصوّريهما. إلاّ أنّ تلك الحيرة قد تتبدّد شيئا فشيئا حين نعلم أنّ مسألة تقسيم الكلام وفق معانيه تعدّ من المسائل التّي يشترك فيها البحث اللّساني قديما وحديثا على اختلاف مناهجه ومشاربه. فيصبح موضوع البحث بذلك وسيلة تجعل المقاربة بين النّظريّة التّراثيّة والتّصوّرات الغربيّة في مسألة الاستخبار والإخبار– كما في غيرها من المسائل– ممكنة .

وإذا كان اختيارنا" لأوريكيوني " باعتبارها قد عادت إلى موضوع العلاقة بين نوعين من الأعمال اللّغويّة مختلفين هما الاستخبار والإخبار، بحثا عن وجوه تقابلهما أو استرسالهما وما تولّد عن ذاك البحث من قضايا تتّصل بأسبقيّة أحدهما عن الآخر مثلما تتّصل بالعلاقة بين المتكلّم واللّغة من ناحية والمتكلّم باللّغة والكون الخارجي من ناحية أخرى ، فإنّ اختيارنا لسيبويه يعود إلى اعتبارين على الأقلّ نعتقد أنّهما أساسيّان وهما :

أ– إقرار أغلب الدّارسين للتراث النحوي بأنّ ما انتهى إليه سيبويه من تصنيف لما يفعله المتكلم باللّغة كان : "الأساس لكلّ ما ورد بعده من تصنيفات وتقسيمات لمعاني

---

*كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة.

الكلام"[1]، بل إنّ عمل النّحاة بعد سيبويه لم يكن سوى "تعميق و بلورة لجملة المفاهيم والتصنيفات التي وردت في الكتاب"[2].

ب- إنّ المسألة التي تعرضها "أوريكيوني" ذاتها تتردّد على نحو ما في الكتاب وفي غيره من المؤلّفات اللاّحقة له، وذلك من شأنه أن يساعدنا على المقارنة بين ما انتهى إليه سيبويه وما انتهت إليه الباحثة وتفهّم منهج كلّ منهما في تلك المقاربة.

وعلى هذا الأساس فإنّنا سنعمل على الاهتمام بمسألة العلاقة بين الاستخبار والإخبار - **انطلاقا من افتراض وجود علاقة استرسال بينهما** - وما تقتضيه تلك العلاقة من بحث فـــي :

- حدّ المفهومين
- كيفية تعاملهما مع افتراض أسبقية حدث الاستخبار عن حدث الإخبار
- القرائن التي يقترحها كلّ منهما لتمييز الاستفهام عن الخبر و ما يتولّد عنها من نتائج.
- دور تمحّض الاستفهام للتقرير و مفهوم "المنطقة الوسطى" (Zone Intermédiaire) بين الاستفهام والخبر في ترسيخ مفهوم **الاسترسال.**

ومن المهمّ أن نشير في هذا السياق إلى أنّ اهتمامنا بالاستفهام عديلا للخبر وإن لم يكن اختيارا ذاتيا - إذ هو منطلق أوريكيوني في البحث عن طبيعة العلاقـــة بين حدثي الاستخبار والإخبار- فإنّنا نتبناه وسيلة لتأكيد منزلة النّظرية **النحوية القديمة موضوعا** ومنهجا في علاقتها بالبحوث اللّسانية السّائدة اليوم.

2- العلاقة بين الاستخبار و الإخبار من خلال سيبويه و أوريكيوني :

تقتضي دراسة العلاقة بين حدثي الإخبار والاستخبار **حدّ المفهومين** باعتبارهما ينتميان إلى صنفين من أصناف الكلام مختلفين . فإذا كان الاستخبار هو المعنى الذّي **يفيده** المتكلّم من الاستفهام فإنّ الإخبار هو المعنى الذّي يفيده من الخبر. فالاستفهام والخبر بهذا الاعتبار يمثّلان البنية النّحويّة المجرّدة التّي يصدر منها كلّ من الإخبار و الاستخبار. ولمّا

---

[1] ن.خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدّلالة، دراسة نحوية تداولية تونس 2001 ص620

[2] ن.السّابق، ص621 .

كانت المعاني هي الأغــراض المقصودة للعبارة بالألفاظ عنها فهل كان منطلق سيبويه وأوريكيوني في اهتمامهما بهذين المعنيين موصولا بالبنية اللّغويّة الحاملة لهما أم هو يتجاوز تلك البنية إلى ما هو خارج عنها ؟

إنّ قيمة هذا الإشكال تكمن في توجيهنا إلى كيفيّة حدّ كلّ منهما للاستخبار والإخبار وإن كان يفيدنا أيضا في معالجة منهجهما في التّعامل مع تلك المعاني ودراستها. وهو ما سنعمل على العودة إليه لاحقا أثناء تتبّعنا للقرائن التّي يقترحانها لتمييز الاستفهام عن الخبر.

2 . 1 : حدّ مفهومي الاستخبار و الإخبار :

تنطلق أوريكيوني في حدّها لمفهومي الاستخبار و الإخبار من سؤال مداره البحث عن حدود كلّ منهما باعتبارهما مقولتين مجرّدتين و تسأل عن إمكانيّة وجود أقوال تنتمي في نفس الوقت إلى حدث الإخبار وحدث الاستخبار[3]. وهي تعتبر أنّ إمكانيّة طرح مثل هذا السّؤال وجيهة بالعودة إلى بعض الملاحظات الاختباريّة بشأن الصّعوبات التّي يتعرّض لها مستعملو اللّغة ومنها :

– التردّد في وضع علامة الاستفهــام أو الاستغناء عنها في الخطاب المكتوب كما هو الحال في الجملة التّالية : " يبدو لي وإن كنت غير متأكّد من ذلك أنّي أرسلت إليك منذ مدّة نسخة من هذا المؤلّف(./؟) .

- "Il me semble, mais je n'en suis pas autrement sûre, que je vous ai envoyé il y a quelque temps un exemplaire de cet ouvrage?"[4].

– سوء التّفاهم بين المتكلّمين في خطاب شفوي ما حول القيمة التّداولية للقول المنتج ما إذا كان استخبارا أو إخبارا. وهو ما يمكن ملاحظته من خلال محادثة يستوقف فيها المخاطب المتكلّم و يسأله : هل تسألني أم تخبرني؟[5].

---

[3] ن.C.K. Orecchioni ، 1991 ص 87

[4] ن.السابق

[5] ن. السّابق

وقد جعلت من تلك الصّعوبات مبرّرات تحتجّ بها – ولو ضمنيا– على إقحام المتكلّم والمخاطب ضمن تحديدها لمفهومي الاستخبار والإخبار باعتبارهما يعكسان سلوك الإنسان المتكلّم في علاقته بالمخاطب. وعليه فإنّها تعرّف "الاستخبار" على أنّه : "الحدث الذي يفترض أنّه يحمل المخاطب على تقديم معلومة" أمّا "الإخبار" فإنّها تعرّفه على أنّه : "مخالف للاستخبار باعتباره يفترض أنّه يوفر معلومة للآخر"[6].

أمّا سيبويه فإنّه يقابل في مواضع عديدة بين حدثي الاستخبار والإخبار وذلك في إطار المقابلة الأعمّ بين الواجب وغير الواجب[7].

ولمّا كان الواجب عنده موصولا بما استقرّ في ذهن المتكلّم من اعتقاد ثابت سواء وقع الحدث في الكون الخارجي أو لم يقع [8]وكان غير الواجب موصولا بما لم يستقر في ذهن المتكلّم[9]، فإنّه يلحق "الإخبار" بالواجب[10] فيما يلحق الاستخبار بغير الواجب[11].

وإذا كان وسم حدث الإخبار بالواجب و حدث الاستخبار بغير الواجب حدّا عامّا يحتاج إلى تخصيص، فإنّ سيبويه لم يغفل بدوره عن ذلك إذ اعتبر الاستفهام غير واجب وأنّه :"يراد به من المخاطب أمرا لم يستقرّ عند السّائل"[12]. كما اعتبر الخبر واجبا يرد لمعنى يقتضيه حال المستفهم السّائل بدليل قوله: "و لمّا يفعل وقد فعل إنّما هما لقوم ينتظرون شيئا[13]. ويؤكّد السّيرافي ذلك بقوله : "لا رجل في الدّار جواب: هل من رجل في الدّار؟ وذلك أنّه إخبار، وكلّ إخبار يصحّ أن يكون جواب مسألة"[14]. وعليه فقد دخل سيبويه حدّ الاستفهام من باب الغرض المنشود منه، وهو: "أن تسوّي علم المخاطب فيهما كما استوى

---

[6] ن. السّابق، ص 88

[7] ن.ميلاد 2001، ص112

[8] ن.الكتاب ج3 ص 117

[9] السّابق ص114

[10] ن.السّابق ج1 ص59

[11] ن.السّابق ج1ص145

[12] السّابق ج1 ص99

[13] السّابق، ج 3 ص ص 114-115

[14] ن.الكتاب ج2 ص 275 هامش 2

علمك في المسألة حين قلت "أزيد ثمّ أم عمرو"[15]. وإذا كان القصد من الإخبار: أن تجعل علم المخاطب مساويا لعلمك فإنّ القصد من المسألة أن تجعل علمك مساويا لعلم المخاطب[16]، وذلك لأنّك تريد : "أعلمني إذا استفهمت"[17].

إنّ ما يمكن أن نستخلصه من هذيــن الحدّين مبدئيا - حد سيبويه للاستخبار والإخبار وحدّ أوريكيوني لهما- وجود قاسم مشترك بينهما يتمثّل في اعتبارهما الخبر مقابلا للاستفهام لكونه جوابا له وإخبارا عنه. ولئن اتّضح ذلك عند أوريكيوني بمعنيي "طلب المعلومة وتقديمها"، فإنّه عند سيبويه يتضح في مواضع مختلفة من الكتاب نذكر منها على سبيل التأكيد ما ورد في "باب الحروف التي لا يليها بعدها إلاّ الفعل" قوله: "(فــ) قد فعل هي جواب لقوله أفعل كما كانت ما فعل جوابا لهل فعل ؟ إذا أخبرت أنّه لم يقع"[18].

على أنّ التقابل بين الاستخبار والإخبار على هذا النحو من شأنه أن يثير بعض المسائل لعلّ أهمّها مسألة أسبقية أحد الحدثين عن الآخر. فإذا كان الخبر جوابا عن الاستفهام، فهل معنى ذلك أنّ الاستفهام – باعتباره البنية اللّغويّة المنجزة المحققة لمعنى الاستخبار– متقدّم على الخبر؟. إنّ مزيّة ذاك التعريف تكمن في إثارة مثل هذه الإشكاليات والانطلاق منها في صورة افتراضية قابلة للتحقّق إذا وجدت ما يدعمها.

2.2 افتراض أسبقية حدث الاستخبار عن حدث الإخبار:

تكمن قيمة هذا الافتراض في تأكيد منزلة الاستفهام في علاقة الإنسان بالكون. ذلك أنّه بالاستفهام يتوصّل الإنسان إلى فهم الأشياء من حوله وبه يتمّ التّواصل بين مستعملي اللّغة ويتحقّق الاسترسال في الكلام. ثم إنّ الإقرار بصحّة هذا الافتراض يجعل وجود الخبر مشروطا بوجود استفهام سابق له. وتكون العلاقة بينهما علاقة اقتضاء يكون الخبر بموجبها أمارة على الاستفهام مثلما تكون الهمزة في البنية اللّغوية المنجزة أمارة على إرادة الطلب

---

[15] ن. السابق، ج1، 236-237

[16] ن.محمّد الشّاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تونس 2001، ج2 ص 787،

[17] الكتاب، ج3، ص513

[18] ج3 ، ص114

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس
المكتبة
هدية

في البنية المجرّدة الكامنة في ذهن المتكلّم. ولعلّ ذلك ما انتهى إليه سيبويه في "الكتاب" وأوريكيوني في عملها المذكور أعلاه بالإضافة إلى المقدّمة التي وضعتها لمجموعة البحوث الواردة ضمن La question [19].

فلقد اعتبرت أوريكيوني الاستفهـــام سابقا للخبر إذ يمثّل العمل الأوّل للإنسان في علاقته بالكون[20]. وهذا التصوّر متداول في الدّرسات الغربية [21]. إذ تشترك تلك الدّراسات في اعتبار الاستفهام تجسيما لسلوك الإنسان في علاقته بالمخاطب. وبه يعرب المتكلّم عن أغراضه حين يطلب من المخاطب أن يخبره. ولذلك فإنّهم يدمجون : "حركة الجملة في حركة الحياة ليلحقوا الجملة بالخطاب(...). ويستدلّون على ذلك بأنّ الجهات التي تعبّر عنها الجملة هي أساسا جهة الإثبات الخبرية وجهة الاستفهام وجهة الأمر وهي لا تعدو أن تكون جهات تعكس سلوك الإنسان المتكلّم المعرب عن أغراضه تجاه المخاطب بواسطة الإخبار أو الاستخبار أو الأمر"[22].

وبما أنّ مسألة الأسبقية بين الاستخبار و الإخبار عند أوريكيوني تمثّل مشكلا حقيقيا، فإنّها ترى أنّ تجاوزه لا يكون بالعودة إلى مبدإ التسلسل بين السّؤال والجواب الذي بموجبه يكون السّؤال هو ما يتحتّم على المخاطب الإجابة عليه فعليا. إذ "من الوهم أن نظنّ أنّ مبدأ التسلسل كفيل بحلّ إشكال الأولوية بين الأسئلة والأجوبة" [23]. وعليه فإنّها تستند إلى ما هو خارج عن البنية اللّغويّة لدراسة بنية الاستخبار والإخبار وضبط أولويّة أحدهما عن الآخر، بل إنّ إثباتها لأولوية الاستخبار عن الإخبار يعود إلى كون المتكلّم إنّما يبدأ بالاستفهام لفهم طبيعة الأشياء من حوله وتحقيق مبدإ التواصل باللّغة بينه وبين سائر مستعمليها.

---

[19] 1991، ص9

[20] ن.السابق

[21] ن. على سبيل المثال : COSNIER ،1991 ، PP163-171

[22] ن.، خالد ميلاد، 2001 ص603

[23] C.K ORECCHIONI ،1991 ، ص 88

أمّا سيبويه فإنّه يقرّ بأولويّة الاستفهام عن الخبر في مواضع متعدّدة من الكتاب و بصور مختلفة، وذلك في إطار اهتمامه بالاستفهام باعتباره عملا من الأعمال اللّغويّة غير الواجبة. فإذا كان كلّ إخبار عنده جوابا عن سؤال سائل تقديما للاستفهام على الخبر على نحو مباشر، فإنّ اعتباره النّداء أوّل كلّ كلام[24] من شأنه أن يجعل – على نحو غير مباشر – غير الواجب متقدّما على الواجب و بالتالي أسبقيّة الاستفهام على الخبر.

ولعلّ من الظّواهر التي أقرّ بها سيبويه تقدّم الاستخبار على الإخبار، اعتباره الألف "لغوا" حين تدخل على الكلام ولا تعمل فيه، بدليل قوله : "وإن شئت أدخلتها على كلام المخبر ولم تحذف منه شيئا و ذلك إذا قال "مررت بزيد" قلت "أمررت بزيد؟" و لا يجوز ذلك في هــل وأخواتها. ولو قلت هل مررت بزيد كنت مستأنفا، ألا ترى أنّ الألف لغو"[25].

إنّ اعتبار صاحب الكتاب الألف لغوا يعود إلى كون السّؤال قد جاء بعد إخبار والإخبار: "ينقل المخاطب من حال غير العارف إلى حال العارف، وهذا الانتقال لا يدع للسّؤال والاستخبار مجالا لأنّ الإخبار لا يكون لغوا، ولو رام السّائل المعنى الأصليّ للاستفهام لناقض حصول الفائدة من الإخبار الأوّل"[26]. فالأصل في الاستفهام حينئذ أن يكون استخبارا يطلب به المتكلّم المستخبر معرفة ما يجهله ممّن يتوقّع أنّه عالم بالخبر. فإذا كان بعد الإخبار انتفت الحاجة إليه، إذ لا يعقل: "أن يكون الإخبار فارغا كلا إخبار ومتى حصل ذلك انصرف الاستفهام إلى غرض آخر"[27].

على أنّ ما يسترعي انتباهنا أنّ هذا المذهب – أسبقية الاستخبار على الإخبار – قد ترسّخ في النظرية النحويّة بعد سيبويه، إذ أكّد "المبرّد" لاحقية الخبر للاستفهام ضمن "باب (لا) التي للنفي" بقوله: "إنّما وضعت الأخبار جوابات للاستفهام. فإذا قلت : لارجل في الدّار (...) فهذا جواب قولك : هل من رجل في الدّار ؟"[28].

---

[24] الكتاب ج 2 ص208

[25] ن.الكتاب ج 3 ص ص 82-83

[26] ن. محمد الشاوش، 2001 ج2 ص 790

[27] ن.السّابق

[28] ن. المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت (د.ت) ج4 ص 357

الدّارسين من سعى إلى التخلّص من هذا الافتراض بالعودة إلى البنية النحويّة ذاتها إذ اعتبرها محقّقة لمعاني الإخبار والإنشاء على السّواء حيث تكون بنية الاستفهام صورة من بنية الخبر وذلك على النحو التّالي :

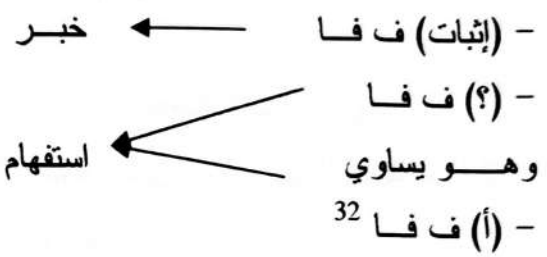

[32]

فالأصل في الكلام : "بنية مجرّدة تتكوّن من موضعين اثنيـن، موضع الفائدة من الكلام وموضع الكلام الذي يحصل بالإسناد. وموضع الفائدة هو الذي يجعل الكلام خبرا أو استفهاما أو غيرهما و ذلك عند تعجيم البنية بما يفيد الخبر أو الاستفهام أو غيرهما"[33]. وهو تصوّر يسعى من خلاله صاحبه – في تقديرنا– إلى ترسيخ منزلة الإعراب و نظرية العامل و دورهما في توليد المعاني و توجيهها.

إلاّ أنّ صدور الاستخبار والإخبار عن بنية واحدة مجرّدة لم يمنع سيبويه و أوريكيوني من التمييز بين هذين المعنيين وذلك بذكر القرائن أو المؤشّرات المميّزة لكلّ منهما.

ولمّا كانت أوريكيوني تؤكّد في بحثها على الاهتمام بالاستفهام المتعلّق بمضمون الجملة في الخطاب الشّفوي[34] شأنها في ذلك شأن سائر النّظريّات التّداوليّة الحديثة التّي تعود إلى نماذج من الاستعمال العادي للّغة اليوميّة ، فإنّنا سنتوقّف في الكتاب على القرائن المحقّقة لذاك النّوع من الاستفهام– و إن كان سيبويه قد اهتمّ بالاستفهام في معناه الحقيقي

---

[32] ن. السّابق ص114

[33] ن. السّابق ص115

[34] ن. C.K. orecchioni 1991، ص 88

كما في معانيه غير الحقيقيّة- حتّى تتسنّى لنا المقارنة بين العملين و ما يمكن أن تتيحه تلك المقارنة من نتائج.

3- القرائن المميّزة للاستفهام عند أوريكيوني وسيبويه وفرضيّة الاسترسال بين الاستخبار و الإخبار

3 . 1 : القرائن المميّزة لبنية الاستفهام عن مضمون الجملة عند أوريكيوني :

ترى أوريكيوني أنّ الاستخبار باعتباره أصل الاستفهام يتميّز عن الإخبار بجملة من القرائن تصنّفها إلى قسمين هما : علامات الاستخبار ومؤشّراته .

3 . 1 . 1 علامات الاستخبار: و منها :

3 . 1 . 1 . 1 العلامات الفعليّة : Marqueurs Verbaux : وهي متنوّعة باعتبارها تظهر قبل البنية المحقّقة للاستفهام كما تظهر في البنية اللّغويّة المنجزة له وذلك بطريقة ضمنيّة أو مباشرة . وتجسّم الباحثة ذلك على النّحو التّالي :

1 – المقاطع الأوّليّة "Séquences préliminaires" : وتعني بها الجمل التّي تسبق الاستفهام وتدلّ على لاحقيّته ، كقولك مثلا : "أستطيع أن أطرح عليك سؤالا ؟ (Je peux vous poser une question ?)[35]، وذلك من شأنه أن يحمل المخاطب على فهم أنّ ما يكون بعد هذه الجملة يكون سؤالا.

2 – علامات مضمّنة في نصّ السّؤال : ومنها:

2. 1- التّعبير الإجرائي : كقولك : أسألك إن كانت تمطر Je te demande s'il pleut".

فالفعل " أسأل" هو الذّي حقّق السّؤال و جعل المتكلّم يطلب معرفة ما يجهله[36] .

2.2 –فعـل القول في صيغة الأمـر: كقولك : " قل لي : إن كانت تمطر"

" dis – moi s'il pleut " ، إذ يصبح من العلامات الدّالّة على الاستخبار.

كما تعرض صيغا أخرى للّطلب ، تكتفي بذكرها دون تحليلها من ذلك قولها :

---

[35] ن. C .K . Orecchioni ، 1991 ، ص 89

[36] ن. السّابق

- تستطيع أن تقول لي .
- أودّ أن تقول لي[37].

2 . 3 – علامات تركيبيّة إعرابيّة : و تتّصل بـــــ :

أ – تقديم الفعل على الفاعل في الفرنسيّة كما هو الحال في قولك :

aimes- tu la danse ?

ب – التّركيب "هل" (est-ce que) في صدارة الجملة [38].

و ترى أوريكيوني أنّ هذه العلامات التّركيبيّة الإعرابيّة (أي تقديم الفعل على الفاعل وصيغة الاستفهام هل / أ) هي الصيّغ المحقّقة للاستخبار ولكنّ وجودها في الأسئلة البلاغيّة يسقط عنها وظيفة طلب الخبر، باعتبار أنّ الأسئلة البلاغية لا تعنى بالاستفهام في حدّ ذاته. وعليه فإنّ التّعبير الإجرائي في نظرها لم يكن من الصّيغ المحقّقة للاستخبار في الأصل وإنّما جيء به لإعادة صياغة سؤال فشل في الحصول على الجواب . فيكون وجود التّعبير الإجرائي حينئذ مقتضيا لوجود سؤال فاشل سابق له[39].

و تعتبر أوريكيوني أنّ علامات الاستفهام الفعليّة هذه ، نادرة في الخطاب الشّفوي . بل إنّ الأسئلة في هذا النّوع من الخطابات لا تكتسب أيّة علامة خاصّة ذات طبيعة معجميّة أو تركيبيّة إعرابيّة[40].

2.1.1.3– العلامات التّنغيميّة : Marqueurs prosodiques

رغم كون جملة الاستفهام تتميّز في أغلب اللّغات بنغم صاعد يتواجد في المقطع الأخير منها و بمعدّل ارتفاع يفوق نظيره في الإخبار، فإنّ الباحثة ترى أنّه لا وجود لعلاقة تلازميّة شرطيّة بين هذا الدّال (التّنغيم) و القيمة التّداوليّة للسّؤال[41]. ولذلك فإنّها تتساءل عن معرفة أهميّة هذا النّوع من العلامات في تعريف الاستخبار . وهي تستند في ذلك إلى أراء

---

[37] ن . السّابق

[38] ن . السّابق

[39] ن . السّابق ص 89

[40] ن . السّابق

[41] ن. السّابق

عديدة ومتنوّعة بشأن دور التّنغيم في تعريف الاستخبار. فإذا كان وندرلي (1984) "Wunderli" مثلا يؤكّد على قيمة الخاصيّة النّغميّة للاستخبار بقوله : " إنّ الخاصيّة النّغميّة للأسئلة المتعلّقة بمضمون الجملة جيّدة بل هي جيّدة جـــدّا" وذلك بملاحظة طريقة قراءة عدد من الأقوال الاستخبارية داخل مخبر، فإنّ " قراندستروم" Grundstrom " (1973) و" بولنجر "Bolinger" (1982) و " ستانستروم" "Stenstrom " (1984) قد اشتغلوا على محادثات تلقائيّة خارج المخبر وتوصّلوا إلى استنتاج مختلف عن الاستنتاج الأوّل ويتمثّل في مدى تباين المخطّطات النّغميّة التيّ ترافق الاستفهام المتعلّق بمضمون الجملة. إذ يمكن أن يعبّر عن الاستفهام بنغم إخباري كما يمكن أن يعبّر عن الإخبار بنغم صاعد استخباري. ممّا يجعل الحديث عن تنغيم خاصّ بالاستخبار صعبا (ن. السّابق). وذلك ما أكّده" ليون " " Léon " و " بات " " Bhatt "(1987) [42] حين اعتبرا أنّ التّنغيم لا قيمة له في التمييز بين الاستخبار والإخبار. بل إنّ "جوليكينز" Geluykens " (1987 و 1988 و 1989) قد ذهب إلى حدّ التأكيد على أنّ التنغيم الصّاعد للأسئلة المتعلّقة بمضمون الجملة ما هو إلاّ " أسطورة ". لكنّ أوريكيوني تعتبر أنّ هذا التّأكيد استفزازي سرعان ما وقع الردّ عليه على أنّ تداخل هذه الأراء وتضاربها لم يحولا دون إقرار الباحثة بأهميّة التّنغيم وذلك بالعودة إلى النّتائج التّي توصّل إليها "فونتناي " "Fontaney ". فلقد تمكّن من استنتاج نظام جزئي يبيّن التّواصل بين بعض المخطّطات النّغميّة وبعض القيم التّداوليّة آخذا بعين الاعتبار لا فقط آخر مقطع من القول وإنّما أيضا سمات نغميّة أخرى كديمومة النّغم وحدّته سيّما وأنّ مظاهر التنغيم تعمل في شكل شبكة وهي لا تستجيب لمقياس(الوجود/ عدم الوجود) وإنّما هي موجودة ولكنّ أداءها غير مستقر[43].

---

[42]- درس " Léon " و "Bhatt" 50 محادثة إذاعيّة توصّلا من خلالها إلى معرفة 13 محادثة وتصنيفها بما هي إخبار أو استخبار ، و ذلك ما حملهما على القول : " إنّ التّنغيم لا يميّز بين الاستخبار و الإخـــبار " (ن Orecchioni. 1990، ص 90) .

[43] ن السابق ص ص90 -91

2.1.3- مؤشرات الاستخبار: وهي موصولة بمحتوى القول في علاقته بالسّياق الذي يحمله فإذا وجدت تلك المؤشّرات في القول فإنه يفهم على أنّه استفهام وإن لم يبد في ظاهره كذلك[44]. ويمكن أن نجمل تلك المؤشّرات في النّقاط التّالية :

-أ- طبيعة محتوى الجملة la nature du contenu propositionnel

ترى أوريكيوني أنّ بعض أنواع من الأفعال مؤهلة حسب إسنادها لتكون إخبارا أو استخبارا.فإذا كانت تلك الأفعال مسندة إلى ضمير المتكلّم(أنا) فإنّها تحمل على أنّها إخبار. من ذلك قولك:

-أنا أشعر بتعب je me sens fatigué

- رأسي يؤلمني j'ai mal à la tête

وإذا أسند ت إلى ضمير المخاطب (أنت) فإنّها تصبح استخبارا وذلك على النّحو التالي:

- تشعر بتعب؟ tu te sens fatigué ?

- يؤلمك رأسك؟ tu as mal à la tête ?

وتسمّي الباحثـــة هـــذا النّوع من الأفعال "بالأفعال العرفانية الذاتية" Des prédicats auto-cognitifs [45]. وتعتبره مقابلا لنوع آخر من الافعال تسمّيه بالافعال العرفانية المشتركة des prédicats hétéro -cognitifs .فإذا كان هذا النّوع من الأفعال مسندا إلى ضمير المتكلّم (أنا) يكون استفهاما أمّا إذا كان مسندا إلى ضمير المخاطب (أنت) فإنّه يكون إخبارا وذلك على النّحو التالي :

- أبدو متعبـــا ؟ - J'ai l'air fatigue?

- تبدو متعبـــا - Tu as l'air fatigué.

---

[44] ن السابق ص91

[45] ن.السابق ص 92

ب- المعارف النسبية لأطراف الخطاب :

les savoirs relatifs des praticipants

تهتم أوريكيوني في هذا الإطار بمعطى سياقي خاص ترى أنّه : "يلعب دورا حاسما في تعريف قول ما بصفته استخبارا أو إخبارا مثلما بيّن ذلك لابوف (labov) "[46]. إذ انتهى هذا الأخير إلى ملاحظة أنّ عددا هاما من الأقوال في سياق حوار تحمل على أنّها استفهامات رغم غياب أيّ علامة شكلية ولا سيما النّغمية منها. وهو يستدلّ على ذلك بالحوار الذي يجمع الطبيب بالمريض.

- الطبيب : إذن ، فقد قالت لك ذلك .
- المريض : نعم
- الطبيب : لم تقل لك أن...
- المريض : لا
- الطبيب : ولم يتبادر إلى ذهنها أبدا أن تعدّ العشاء.
- المريض : لا
- الطبيب : ولكنّها تذهب لشراء اللّوازم على كلّ.
- المريض : نعم[47].

إنّ تعريف القيمة التّداوليّة للقول (استخبار/إخبار) مشروط بالمعارف المكتسبة من قبل المتكلّم والمخاطب و بطبيعة الشّخص الذي يفترض أن يكون مالكا للمعلومة موضوع القول. فإذا كان (أ) هو الذي يصوغ القول موضوع الإشكال وهو الذي يمتلك في الوقت ذاته معرفته يعتبر ذاك القول – دون صعوبة تذكر– إخبارا. وإذا كان (أ) يصوغه والحال أنّ (ب) هو المؤهّل أكثر لامتلاك معرفة ذاك القول فإنّ القول يصبح من قبل (أ) استخبارا حتى و إن لم تظهر أيّة علامة استفهام. وقد عبّرت أوريكيوني عن هذا التفاوت بين

---

[46] ن.السابق ص 93

[47] ن. السابق

المتكلّم والمخاطب في امتلاك المعلومة موضوع القول بـــ مبدإ التراتب principe de "gradualité"[48].

ج- مؤشـــرات سياقية أخرى مضمّنة ضمن عملية التواصل المعزولة عن مقام القول وعملية التواصل المقامية :

"Autres indices de nature contextuelle, qui sont contenus dans la situation communicative Locale, ou globale"

*** عملية التواصل المعزولة عن مقام القول :**

يمكن لهذه العملية أن توفّر بمفردها معلومات دقيقة حول حالة الأشياء المتعلّق بها الإشكال.

وتمثّل أوريكيوني لذلك ببعض الأمثلة كقولها :

- ما زلت هنا - Tu es encore là

- لم تنـــــم - Tu ne dors pas

إنّ هذين القولين يحلّلان آليا بصفتهما طلبا للتفسير أو للتبرير أو لتحديد حالة الأشياء موضوع الإشكال. ممّا يجعلهما استخبارا وليسا إخبارا[49].

*** عملية التواصل المقامي :**

وقد مثّلت لها الباحثة "بالحوار الصحفي" حيث تكون أغلب الأقوال المتبادلة من نوع (س/ج). وإذا حصل التباس بين الاستخبار والإخبار في كلام المستجوب فإنّ حظوظ اعتبار المستجوب القول استفهاما تظلّ قويّة. وهذا المقياس يتماشى مع مقياس القيمة المعرفية لمحتوى الجملة باعتبار أنّه من المفترض أن يكون المخاطب مالكا للمعلومة التي يبحث عنها الصّحفي.

وقد انتهت أوريكيوني إلى استنتاج مفاده أنّ علامات الاستفهام ومؤشّراته غير متجانسة إذ تشتغل في – الأغلب الأعمّ – في شكل شبكات. ولكن ذلك لا ينفي إمكانية

---

[48] ن. السابق ص94

[49] ن.السابق ص 94

تعويض بعضها للبعض الآخر بدليل قولها: "إنّ تنغيما واضحا قد يغنينا عن سياق غير محدّد، والعكس صحيح"[50].

ورغم كون علامات الاستفهام ومؤشّراته تقبل إمكانية أن يسدّ بعضها محلّ البعض الآخر – بحيث تصبح إمكانيات التداخل بين الاستخبار والإخبار ضئيلة – فإنّ الباحثة تؤكّد وجود أبنية إشكاليّة تكون في منطقة وسطى بين الاستخبار والإخبار تجعل منها قرينة مانعة تؤكّد وجود نوع من الاسترسال بين هذين الحدثين[51].

2.3- الاستفهام عن مضمون الجملة عند سيبويه

لم يقتصر سيبويه في اهتمامه بالاستفهام على حدّه واعتباره متقدّما على الخبر سيّما وأنّ كلّ إخبار سواء كان نفيا أو إيجابا إنّما هو جواب عن سؤال سائل[52]، وإنّما عمل على العناية بخصائص الاستفهام البنيوية والمعنوية من خلال عنايته بالأدوات المنجزة له. إذ ميّز بين الأدوات التي تكون في الاستفهام كما تكون في غيره من الأعمال اللّغوية والأدوات التي لا تفارق باب الاستفهام. فاعتبر "الألف" أصل أدوات الاستفهام باعتباره : "الحرف الذي لا يزول عنه إلى غيره وليس للاستفهام في الأصل غيره"[53].

ولعلّ إقراره بأنّ الألف أصل الاستفهام يجعل من سائر الأدوات الأخرى فروعا عليه، سيّما وأنّها تخرج عن باب الاستفهام إلى أبواب أخرى فتكون في الموصولات أو أسماء الجزاء و غيرهما[54] وهو ما جعله يقرّ بأنّ للهمزة موضعا سابقا لأسماء الاستفهام وإنّما ترك التلفّظ بها استغناء : "إذا كان هذا الكلام لا يقع إلاّ في الاستفهام"[55].

---

[50] ن السابق ص 95

[51] ن.Orecchioni، 1991، ص ص 95-107

[52] ج 3 ص114

[53] ن.السابق ج1 ص99

[54] ن.على سبيل المثال الكتاب ج1، ص100 وج3 ص82

[55] ن.السابق ص100

ولمّا كانت الألف أصل أدوات الاستفهام فقد عرض سيبويه لمختلف خصوصياتها، ومنها تكرّرها في "أم" باعتبار أنّ الكلام بها : " لا يكون إلاّ استفهاما"[56]. وعليه فقد أجاز دخولها على أسماء الاستفهام دون دخولها على الألف إذ كانت بمنزلتها[57]. ويعلّل ذلك بما ذهب إليه الخليل في قوله: "إنّ أم تجئ ههنا بمنزلة لا بل، للتحوّل من الشّيء إلى الشّيء، والألف لا تجيء أبدا إلاّ مستقبلة، فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها واحتاجوا إلى أم؛ إذ كانت لترك شيء إلى شيء لأنّهم لو تركوها فلم يذكروها لم يتبيّن المعنى"[58].

ومن خصوصياتها أيضا – أي الهمزة – أنّها تدخل على الجزاء فلا تغيّره فتكون في ذلك كالواو والفاء ولا ونحو ذلك. يقول سيبويه في باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام : "تقول : أمتى تشتمني أشتمك وأمن يفعل ذاك أزره؛ و ذلك لأنّك أدخلت الألف على كلام قد عمل بعضه في بعض فلم يغيّره، وإنّما الألف بمنزلة الواو والفاء ولا ونحو ذلك، لا تغيّر الكلام عن حاله، وليست كإذ وهل وأشباههما"[59]. ويفسّر خالد ميلاد معنى أن تكون الألف بمنزلة الواو و الفاء ولا بقوله : "لأنّ الألف حرف لا يخشى على معناه من اللّبس إذ خلص لمعنى الاستفهام"[60].

ثم إنّ الألف ترد بصفتها رابطا يتوسّل بها المخاطب ليعطف كلامه على كلام المتكلّم وقد بيّن سيبويه ذلك بقوله : "ألا ترى أنّه يقول : مررت بزيد فتقول : أزيد، و إن شئت قلت : أزيد نيه؛ وإن شئت قلت (...) "أمررت بزيد" ؟ و لا يجوز ذلك في هل وأخواتها"[61] .

وإذا كان الاستفهام عن مضمون الجملة يتحقق أيضا بواسطة "هل" باعتبارها: " لا تقع إلاّ في الاستفهام"[62]، فإنّ صاحب الكتاب يميّز بينها و بين الألف سيما وأنّهما قد

---

[56] الكتاب ج3 ص169

[57] ن. السّابق189

[58] الإحالة السّابقة ص190.

[59] ن.ج82،3

[60] ن.ميلاد 2001، ص121

[61] ن. الكتاب، 3، 83.

[62] ن السابق ص 189

استويا في المسألة. إذ المتكلّم بإمكانه أن يستفهم عن شيء ما بالألف وهو يدّعي أنّ ذاك الشيء الذي يستفهم عنه حاصل وذلك يخرج بالاستفهام إلى معان أخرى وهو ما لا يمكنه أن يحصل بواسطة "هل". وذلك لأنّ : "هل ليست بمنزلة ألف الاستفهام، لأنّك إذا قلت : هل تضرب زيدا، فلا يكون أن تدّعي أنّ الضرب واقع، وقد تقول : أتضرب زيدا وأنت تدّعي أنّ الضّرب واقع"[63].

وممّا يدلّ على أنّ الهمزة أعمّ تصرّفا و أنّها تستعمل فيما لا تستعمل فيه "هل"، أنّ هل من لوازم الأفعال لأنّها بمنزلة قد [64]وذلك من شأنه أن يحدّ من تصرّفها.ويوضح سيبويه ذلك بقوله : "ألا ترى أنّهم يقولون : "هل زيد منطلق، وهل زيد في الدّار (...) فإن قلت : هل زيدا رأيت وهل زيد ذهب قبح ولم يجز إلاّ في الشعر (...) وأمّا الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في هلا، وذلك لأنّها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره"[65].

والواقع أنّ سيبويه لم يقتصر على الاهتمام بالاستفهام باعتباره عملا من الأعمال اللّغوية غير الواجبة فحسب، و إنّما عمل على دراسة الفروق بينه و بين سائر الأعمال اللّغويّة. من ذلك دراسته للعلاقة بين الاستفهام والأمر والنّهي. وقد انتهى إلى أنّ الفرق بين هذه الأعمال اللّغوية – رغم كونها تشترك في حقل غير الواجب – ماثل في كون الأمر والنهي : "لا يقعان إلاّ بالفعل مظهرا أو مضمرا"[66]. وهو ما جعل صاحب الكتاب يعتبر الأمر والنّهي أقوى في الطّلب من الاستفهام[67]، لأنّك : "إذا أمرت المخاطب أو نهيته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر"[68]. أمّا إذا أخبرت أو استفهمت : "فأنت لست تريد شيئا من ذلك إنّما تعلم خبرا أو تسترشد مخبرا"[69].

---

[63] السابق ص ص 175-176

[64] ج1 ص100

[65] الإحالة السابقة ص 99

[66] ج1،ص ص 98-99 و 137-138

[67] ن.ج1 ص137

[68] ن.السابق 283

[69] ن.السابق289

على أنّ جعل سيبويه الأمر والنّهي أقوى من الاستفهام لا يعني انعدام العلاقة بين مختلف هذه الأعمال اللّغوية إذ الاستفهام كالأمر : "في أنّه غير واجب وأنّه يريد به من المخاطب أمرا لم يستقرّ عند السّائل"[70]. بل إنّ الاستفهام يكون بمنزلة الأمر لأنّك : "تريد أعلمني إذا استفهمت"[71].

إنّ اشتمال الاستفهام على معنى الأمر، يجعل بين هذه الأعمال اللّغوية نوعا من الاسترسال في طلب الفعل. وهو استرسال قد أقرّه صاحب الكتاب بين مختلف الأعمال اللّغوية غير الواجبة كما هو الحال مثلا بين الاستفهام والأمر أو بين العرض والتحضيض والتمنّي وبين الاستفهام.

على أنّ تمييزه بين الأمر والنهي من ناحية والخبر والاستفهام من ناحية ثانية[72]، يعود إلى وعيه بالتفاوت الحاصل في حقل غير الواجب مثلما يعود إلى العلاقة الممكنة بين الخبر والاستفهام إذ هما يشتركان في البنية المجرّدة وإن كان الخبر واجبا والاستفهام غير واجب. ولذلك فإنّنا سنعمل في العنصر الموالي على البحث في فرضية الاسترسال بينهما بالعودة إلى مسألة انصراف الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معانيه غير الحقيقيّة عند سيبويه.

3.3 خروج الهمزة عن معناها الأصلي وفرضية الاسترسال بين الاستخبار و الإخبار.

نعمل في هذا العنصر – مثلما تؤكّد صيغة العنوان ذلك – على البحث في القرائن التي تجعل من فرضية الاسترسال بين الاستخبار والإخبار ممكنة عند سيبويه. وذلك من شأنه أن يمكّننا في مرحلة لاحقة من التساؤل عن جدوى العمل الذي تنجزه أوريكيوني. فإذا كان سيبويه قد أقرّ – ولو ضمنيا– وجود نوع من الاسترسال بين حدثي الاستخبار والإخبار، فلم تعود الباحثة إلى هذه المسألة وتجعلها موضوعا لبحثها؟

---

[70] ن.السابق ص 99

[71] ن.السابق ج 3 ص513

[72] ن الكتاب.ج1 ص289

إنّ الإجابة عن هذه المسألة تقتضي تأكيد الفرضية أوّلا، بما يسمح لنا بالمقارنة بين جهة دراستها عند أوريكيوني وجهة دراستها عند سيبويه في مرحلة لاحقة.

1.3.3- فرضية الاسترسال بين الاستخبار و الإخبار عند سيبويه:

إذا كانت أوريكيوني قد أقرّت وجود نوع من الاسترسال بين الاستخبار والإخبار بالعودة إلى بعض الأبنية الإشكالية التي ظلّت - في تقديرها - في موضع المنطقة الوسطى، فإنّه يمكننا النّظر في ذلك عند سيبويه بالعودة إلى الهمزة في علاقتها بمعناها الأصلي ومعانيها الثانوية. فلقد أثبت صاحب الكتاب أنّ الاستفهام يدلّ على الاستخبار لكونه معنى أصليا له ولكنّه قابل للدّلالة على معان أخرى متى كان المتكلّم عالما بما يطلبه. يقول سيبويه : "وممّا يدلّك على أنّ ألف الاستفهام ليست بمنزلة "هل" أنّك تقول للرّجل : أطربا ! و أنت تعلم أنّه قد طرب، لتوبّخه وتقرّره ولا تقول ذلك بعد هل"[73].

وعليه فإنّ في قولك: أطربا؟ حمل للمخاطب على الإقرار و الاعتراف بأمر قد استقر عنده كما هو الحال في قولك : "أتضرب زيدا ؟ " [74]، لأنّك تخاطب شخصا ما وأنت تدّعي أنّه قد وقع منه ضرب. وكذا الشّأن في قولك : "أتميميا مرّة وقيسيا مرّة أخرى"، فأنت لست تسأله مسترشدا عن أمر أنت تجهله ليخبرك عنه، ولكنّك توبّخه حين تعمل على تثبيت تلوّنه وتنقّله وهو عندك في حال تلوّن و تنقّل[75].

إنّ في خروج الهمزة عن معنى الاستخبار فوائد عديدة، منها أنّ :

- الاستفهام يقع بالهمزة للدّلالة على الاستخبار وهو معناه الأصلي، كما يقع بها فيفيد معنى التوبيخ والتقرير إذا كان المتكلّم عارفا بما يستفهم عنه.وقد أكّد السيرافي ذلك حين اعتبر أنّ الاستفهام – في السياق المذكور – إنّما : "يراد به التقرير"[76].

---

[73] الكتاب،ج 3 ص 176

[74] ن.الإحالة السّابقة

[75] ن.الكتاب ج1 ص 343

[76] هامش 2 جزء 2 ص307

على أنّ التقرير قد يكون بالبنية الاستفهامية المثبتة كما هو الحال في قولك : " أتضرب زيدا؟ "، كما يكون بالبنية الاستفهامية المنفية كما هو الحال في قولك : ألم تفعل؟[77]. وذلك ما أكّده الأستراباذي في شرح الكافية بقوله :"إذا دخلت الهمزة على النّافي فلمحض التقرير أي حمل المخاطب على أن يقرّ بأمـــر يعرفه(...) وهي في الحقيقة للإنكار وإنكـــار النّفي إثبات"[78].

- أنّ الهمزة رغم كونها للاستخبار باعتبارها أصل أدوات الاستفهام، تصبح دليلا على مفهوم الاسترسال بين حدثي الاستخبار والإخبار ولا سيما حين تتمحّض للتقرير والتوبيخ. وإذا كان بعض الدّارسين قد وسم عمل التقرير المستفاد من الاستفهام "بالاستفهام التقريري"[79]على جهة أنّ التقرير عمل لغوي متولّد من الاستفهام، فإنّ النّحاة يلحقون التقرير بالخبر ويفصلونه عن الإنشاء بالفصل بينه وبين الاستفهام. يقول ابن جنّي : "ألا ترى أنّ التقرير ضرب من الخبر وذلك ضدّ الاستفهام"[80]. وهو يعلّل ذلك بقوله: "و يدلّ على أنّه قد فارق الاستفهام امتناع النّصب بالفاء في جوابه، و الجزم بغير الفاء في جوابه ألا تراك لا تقول : ألست صاحبنا فنكرمك ، كما تقول لست صاحبنا فنكرمك (...) و لأجل ما ذكرنا من حديث همزة التقرير ما صارت تنقل النّفي إلى الإثبات والإثبات إلى النّفي"[81].

ولذلك فإنّ انصراف الاستفهام عن معناه الأصلي وتمحّضه للتقرير أو لغيره من المعاني، يجعل شكل البنية اللّغوية منجزا للاستخبار ومضمونها مفيدا لمعنى الإخبار. ممّا يتأكّد به أنّ الحديث عن مفهوم التقابل بين الاستخبار والإخبار لم يعد الصّورة المثلى الضّامنة لخصائص هذين الحدثين سيّما وأنّه توجد أقوال تحمل خصائص الإخبار كما تحمل خصائص الاستخبار وذلك بالنّظر إلى علاقة المتكلّم بالمخاطب. فإذا كان المتكلّم يسوق البنية اللّغوية إخبارا عن جهل فإنّ تلك البنية قد تلتبس على المخاطب فيتلّقاها على أنّها طلب.

---

[77] الإحالة السّابقة

[78] ن. شرح كافية ابن الحاجب، ج 4 ص 482

[79] ن. ميلاد، 2001 ص 402

[80] ن.الخصائص، تحقيق محمد علي النجّار، دار الكتاب العربي، ج 2 ص 463

[81] ن الإحالة السابقة

ويمكننا فهم ذلك عند سيبويه وتجسيمه بالاستفهام المحقّق لمعنى التسوية وما يطرأ عليه من ألفاظ. فالمتكلّم في قوله : "ما أدري أقام أم قعد إذا أراد ما أدري أيّهما كان" [82]، يخبر عن جهله بنوع الحدث الواقع في الكون و إن كان يعلم أنّه إمّا أن يكون "حدث القيام" أو أن يكون "حدث القعود". إلاّ أنّ المخاطب يمكنه أن يتلقّى تلك البنية اللّغويّة المنجزة، فيبدّد جهل المتكلّم بنوع الحدث بقوله :"قام أو قعد". فيكون قد فهم البنية المنجزة على أنّها طلب والحال أنّها خبر. ممّا يدلّنا على أنّ هذا النّوع من الأبنية يبدو في ظاهره استخبارا – لبروز الاستفهام فيه عن طريق الألف وأم التي لا يكون الكلام بها إلا استفهاما[83]– على أنّ محتواه يجعله إخبارا وذلك من شأنه أن يجعل الحديث عن نوع من الاسترسال بين حدثي الاستخبار والإخبار ممكنا.

وممّا يدلّ على أنّ صاحب الكتاب يؤسّس لمذهب يتمثّل في أنّ بين الاستخبار والإخبار نوعا من الاسترسال مقابلته بين الأمر والنّهي من جهة والخبر والاستفهام من جهة ثانية فهو يجمع بين الخبر والاستفهام بدليل أنّه يجعلهما مقابلين للأمر والنهي. وذلك من شأنه أن يثبت وجود علاقة ممكنة بين هذين العملين وإن كان الخبر يعود إلى حقل الواجب عنده فيما يعود الاستفهام إلى حقل غير الواجب. ولعلّنا نعلّل جمعه بين الاستفهام والخبر بالنّظر إلى طبيعة الأبنية المنجزة لهذين العملين. إذ يختلف الاستفهام في بنيته عن الأعمال اللّغوية غير الواجبة ليحاكي بنية الخبر. فإذا كان الخبر يتحقّق بالأفعال والأسماء فإنّ الاستفهام قد شاكل بدوره بنية الخبر عن طريق التوسّع. إذ الأصل في حروف الاستفهام أن : "لا يليها إلاّ الفعل إلاّ أنّهم قد توسّعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك"[84].

و يتأكّد مفهوم الاسترسال بين الاستخبار و الإخبار عند سيبويه بالعودة إلى الأبنية اللّغويـــّة التي تبدو في شكلها إخبارا على أنّ محتواها يجعلها طلبا "إذ يرى صاحب الكتاب أنّ قولك :

---

[82] ن. الكتاب ج 3 ص 171

[83] ن ج3 ص169

[84] ن.الكتاب ج 1ص 98-99

"اتّقى الله امرؤ وعمل خيرا" بمنزلة الأمر، لأنّ من الكلام ما يكون : "إعرابه إعراب فعل ومعناه ليفعل"[85].

وإذا كان سيبويه قد أقر وجود علاقة استرسال بين الأمر والخبر (فعل/ليفعل) حين تحدّث عن البنية اللّغوية التي يكون لفظها واجبا و معناها غير واجب، فإنّ تلك العلاقة تنسحب بدورها على الاستفهام في علاقته بالخبر لأنّ الاستفهام بمنزلة الأمر. وقد بيّن سيبويه ذلك بقوله: "وذلك لأنّك تريد أعلمني إذا استفهمت"[86]. وهو يؤكّد ذلك حين اعتبر أنّ قول القائل "أتخبرني فيه معنى افعل"[87].

وعليه فإنّ تحليل صاحب الكتاب للعلاقة بين الاستخبار والإخبار قد انتهى به إلى تأكيـــد مفهوم الاسترسال بينهما وذلك بالعودة إلى الأبنية التي تبدو شكليا استخبارا على أنّ محتواها يجعلها إخبارا أو الأبنية التي تبدو شكليا إخبارا على أنّ محتواها يجعلها استخبارا. وهو يشترك في ذلك مع النظريّة التّداوليّة الحديثة التي تقرّ بالاسترسال بين الإنشاء والخبر بالعودة إلى بعض الأعمال اللّغويّة مثلما هو الحال عند أوريكيوني. فلقد برهنت على وجود نوع من الاسترسال بين هذين الصنفين بدراستها لحدثي الاستخبار والإخبار باعتبارهما عملين لغويين ينتمي أحدهما إلى حقل الإنشاء فيما ينتمي الآخر إلى حقل الخبر وهو ما سنعمل على توضيحه في العنصر الموالي.

2.3.3- الاسترسال بين الاستخبار و الإخبار عند أوريكيوني

لقد أكّدت الباحثة على وجود نوع من الاسترسال بين الاستخبار و الإخبار في إطار عنايتها بعنصري المقام الأساسيين و هما المتكلّم و المخاطب. فهي تبحث – ضمن مشاغلها التّداولية – في الأسباب التي تجعل من قول ما يكون مفهوما عند المخاطب على النّحو الذي يريده له المتكلّم. وقد انتهت إلى وجود بعض الأبنية الإشكالية التي يمكنها أن تستبدل الفهم بسوء الفهم . ذلك أنّه في جملة من نوع: نلتقي غدا "on se voit demain" يمكن أن يحصل

---

[85] الكتاب. ج 3 ص 504

[86] ن.السّابق، ص513

[87] ن.السّابق ص516

الالتباس بين المتكلّم والمخاطب باعتبار أنّ هذا النّوع من الأقوال لا يحدّد تنغيمه كونه إخبارا أو استخبارا. فهو يتنزّل في نظر الباحثة منزلة المنطقة الوسطى " zone intermédiaire" ، بين قول المتكلم :

أذكّرك بأنّنا سنلتقي غدا. "Je te rappelle qu'on se voit demain" وقوله : أسألك إن كنّا سنلتقي غدا Je te demande si on se voit demain[88]. وعليه فإنّ عدم وضوح التنغيم في القول يلعب دور الملائم للإخبار و يحقّق بذلك مفهوم الاسترسال بين الحدثين.

وقد ركّزت أوريكيوني مفهـــوم الاسترسال بين حدثي الاستخبار والإخبار بدراستها لمجموعة أخرى من الأقوال تكون في موضع المنطقة الوسطى حين تكون مصدّرة بأفعال من نوع (أعتقد، أفترض، يزعم، يبدو...). ذلك أنّ دخول هذا النّوع من الأفعال على الأقوال الخبرية يكون **"طلبا للتأكيد"** فيحدّ من إطلاقية الخبر ويجعل القول استخبارا جزئيا. وتصف الباحثة هذه الأقوال بقولها : "هي أقوال تبدو شكليا أخبارا على أنّ محتواها يجعلها استخبارا جزئيا"[89].

وتمثّل لها بمجموعة من النّماذج نذكر منهـــا:

* أعتقد أنّ زيدا قد ذهب — Je crois que Pièrre est parti
* أفترض أنّهم في عطلة — Je suppose qu'ils sont en vacances
* يبدو أنّك قادم بمناسبة عيد الميلاد — Il parait que tu viens pour Noël
* يزعمون أنّك سترحل — On prétend que tu va partir

إنّ المتكلّم في مختلف الأقوال المذكورة يعبّر عن معلومة غير متأكّدة عنده ويطلب من المخاطب – الذي يفترض أن يكون عالما بها– أن يحوّلها إلى يقين. فيكون كلّ قول من الأقوال المذكورة مشتملا على الإخبار و الاستخبار في آن واحد وبنسب متفاوتة. وذلك ماحدا بأوريكيوني إلى الحديث عن نسبة حضور كلّ من الإخبار والاستخبار في قول ما بالعودة إلى جملة من العوامل لعلّ أبرزها "درجة المعرفة المفترضة لدى المخاطب بشأن

---

[88] ن. Orecchioni، 1991، ص95

[89] ن.السّابق ص97

الحدث موضوع الخبر"[90]. فكلّما كانت درجة شكّ المتكلّم في المعلومة أقوى تقلّصت نسبة الإخبار لفائدة الاستخبار. أمّا إذا أفاد الفعل الجهل التّام، فإنّ القول يكون استخبارا محضا كما هو الحال في قول المتكلّم: "لاأعرف إن كنت قد قرأت المؤلّف الأخير". Je ne sais pas si tu a lu le dernier ouvrage[91].

وترى الباحثة أنّ طلب المتكلّم تأكيد معلومة ما يمكنه أن يكون بمعزل عن الأفعال الواردة في صدارة الأقوال المذكورة أعلاه. ممّا يجعل القيمة الجزئية للاستخبار مرتكزة حتما على بعض المعطيات السّياقية. ذلك أنّه في "حوار صحفي ما" أين تكون أغلب الأقوال المتبادلة من نوع (س/ج) ، يقول الصّحافي مخاطبا شخصا بعينه : "عندك أولاد "Vous avez des enfants"، بتنغيم منخفض قصد معرفة الوضعية العائلية لمخاطبه. فتحمل تلك الجملة على أنّها قول إخباري إذ الصّحافي يصرّح بافتراض واقعي نظرا للمعايير الاجتماعية السّارية المفعول زمنئذ. كما يمكن أن تحمل على أنّها استخبار لأنّ المخاطب وحده هو المالك الحقيقي للمعلومة، فله أن يؤكّدها أو ربّما ينفيها[92].

وإذا كانت جملة من نوع "عندك أولاد" تحمل استخبارا جزئيا، فإنّه توجد أقوال تبدو شكليا كبنى استخبارية ولكنّ محتواها يدلّ على الإخبار بصفة جزئية. وتسمّي الباحثة هذه البنى بالاستفهامات الموجّهة[93]. وهي توجد في منطقة وسطى بين الاستفهام الحقيقي الذي يفترض معرفة مسبقة بالجواب وتبقى إمكانية الجواب "بنعم" أو "لا" متساوية والاستفهام البلاغي بصفته ظاهرة أسلوبية ولا ينبغي التعامل معه إلاّ باعتباره إخبارا. ومن أمثلة الأسئلة الموجّهة قولك:

- ذهبت فعلا إلى نيويورك هذه الصائفة؟
- إنّه جميل أليس كذلك؟
- لست مريضا على الأقل؟

---

[90] ن.السابق ص 97

[91] الإحالة السّابقة

[92] ن.الإحالة السّابقة ص 98.

[93] ن.السابقة ص100

فهذه الأسئلة لا تترك للمخاطب حظوظا متكافئة للإجابة "بنعم" أو "لا" و إنّما تدعو إلى إجابة محبّذة عند المتكلّم تكون بالنّفي أو بالإثبات. ومع ذلك فإنّ المخاطب يكون قادرا على إعطاء إجابة غير تلك المنتظرة.

وترى الباحثة أنّه إذا كانت بعض الأقوال تنطوي دون إشكال يذكر تحت مقولة الإخبار أو تحت مقولة الاستخبار فإنّه توجد أقوال أخرى تتركّز بين الاستخبار والإخبار. فهي تتواجد بذلك :"على رسم بياني متدرّج طرفاه الاستخبار والإخبار، فتكوّن بذلك ما يسمّى "بالعمل الخاصّ" "l'acte-valise" [94] وهو العمل الذي يجسّم مفهوم الاسترسال بين الاستخبار والإخبار.

و بالعودة إلى ما تقدّم ذكره تلاحظ أوريكيوني وجود وضعيتيــن متقابلتين نصوغهما على النّحو التّالي :

* **الوضعية الأولى** : كل بنية إخبارية يمكنها أن تكون :
- ذات قيمة إخبارية
- أو ذات قيمة استفهامية
- أو ذات قيمة وسطى تقع بين الاستعمال العادي و الاستعمال البلاغي
* **الوضعية الثانية** : كل بنية استخبارية يمكنها أن تكون:
- إمّا ذات قيمة استخبارية
- أو ذات قيمة إخباريــة
- أو ذات قيمة وسطى تقع ما بين الاستعمال العادي و الاستعمال البلاغي[95].

إنّ مختلف الأبنية الإشكاليّة التي تتنزّل في موضع المنطقة الوسطى قد رسّخت مفهوم الاسترسال بين الاستخبار والإخبار عند الباحثة ومكّنتنا من الوقوف على منهجها في مقاربة ذلك المفهوم. فلقد عوّلت في الاهتمام به على علاقة المتكلّم بالمخاطب ضمن مقام القول دون العودة إلى البنية اللّغويّة ذاتها. فتكون بذلك قد أهملت الأسس النّحويّة للأقوال وهي التي تمثّل شرط وقوع معانيها. ومن ثمّ تكون مقاربتها لمفهوم الاسترسال بين

---

[94] ن.السّابق ص104

[95] ن.السّابق ص ص 102-103

الاستخبار والإخبار مختلفة عن مقاربة سيبويه له. وقد سمح لنا الاختلاف في المناهج بالوقوف على جملة من النّتائج نصوغها في العنصر الموالي.

4- النّتـــائـــج.

إنّ أهمّ ما توصّلنا إليه ضمن هذا المبحث من نتائج، يمكن أن نجمله في النّقاط التّالية:

أ- إنّ أبرز ملاحظات أوريكيوني تلتقي مع تصوّر سيبويه في جلّ ما ذهب إليه من مبادئ. فإذا كان صاحب الكتاب قد تحدّث عن أسبقيّة الاستفهام عن الخبر باعتبار أنّ كلّ إخبار إنّما هو جواب عن سؤال سائل، فإنّ أوريكيوني قد أكّدت بدورها تلك الأسبقيّة حين اعتبرت أنّ الاستفهام يمثّل الفعل الأوّل للإنسان في علاقته بالكون.

ب- إذا كانت أوريكيوني قد أقرّت - ولو بطريقة ضمنيّة- وجود نوع من الاسترسال بين الاستفهام والأمر حين اعتبرت أنّ فعل القول في صيغة الأمر يكون من العلامات الدّالة على الاستخبار، فإنّنا قد بيّنا ذلك وأثبتناه في مواطن عديدة من الكتاب ولا سيّما في اعتباره الاستفهام بمنزلة الأمر إذ المتكلّم يريد" أعلمني إذا استفهم"[96].

ج - إنّ تحليل سيبويه للاستفهام و الخبر- في إطار دراسته للعلاقة بين الواجب وغير الواجب- قد أدّى به إلى الإقرار بوجود نوع من الاسترسال بينهما يؤكّده بانصراف الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معانيه غير الحقيقيّة حيث التّقرير والتّوبيخ والتّسوية. وهي النّتيجة التّي أقرّتها أوريكيوني في عملها ورسّختها بواسطة مجموعة من الأبنية الإشكاليّة التي تتنزّل في موضع المنطقة الوسطى بين مطلق الاستخبار و مطلق الإخبار.

د- تلتقي أوريكيوني في تحليلها للعلاقة بين الاستخبار والإخبار مع صاحب الكتاب وخاصة حين يضع في الاعتبار مقاصد المتكلّم بصفته العامل الحقيقيّ في اللّغة [97].

---

[96] ن. الكتاب، ج 3 ص 513

[97] ن. على سبيل المثال، ج 3 ص ص 114-115

على أنّنا ننبّه في هذا السّياق إلى أنّ مختلف النّتائج المذكورة وإن كانت تؤكّد الاشتراك الحاصل بين سيبويه وأوريكيوني في الموضوع المدروس، فإنّها لا تعني بالضّرورة اشتراكهما في كيفيّة مقاربة ذاك الموضوع. فلقد بيّنا في موضع سابق أنّ سيبويه يعود إلى البنية النّحويّة في التّمييز بين دلالة الاستفهام على معناه الحقيقي ودلالته على معانيه غير الحقيقيّة.أمّا أوريكيوني فإنّها تنطلق من خارج البنية في تحديد المعنى الذي تحمله تلك البنية. فتحدّثت تبعا لذلك عن أهميّة عناصر المقام في القول من حيث استخلاص المعاني والتّمييز بينها. وقد حملها فرط اهتمامها بعناصر المقام إلى الفصل بين ما هو نحويّ وما هو تداوليّ أثناء التحليل ، إذ اعتنت بالمتكلّم والمخاطب واعتبرتهما من أهمّ عناصر المقام تحقيقا للمعنى ، دون أن تعير البنية النحويّة اهتماما يذكر. وفي مقابل ذلك فإنّ صاحب الكتاب لم يفصل بين ما هو نحويّ وما هو مقاميّ، وإنّما اعتبر المقام جزءا من البنية النّحويّة يتفاعل مع سائر أجزائها لتأدية المعنى المقصود. فنكون بذلك إزاء وجهتي نظر متوازيتين من حيث منهج التّحليل وطريقة التّعليل.

وخلاصة القول فإنّ اهتمامنا بحدثي الاستخبار والإخبار عند سيبويه وأوريكيوني قد مكّننا من الوقوف على منزلة النظريّة النحويّة – من حيث المنهج والنّتائج – في علاقتها بالنظريات اللّسانية المعاصرة وأتاح لنا إمكانيّة التّحقّق من دور النظريّة اللّسانيّة باعتبارها وسيلة من وسائل التأويل في فهم تلك المنزلة وتمثّلها.

MAWARID

Revue de la Faculté des lettres et des Sciences Humaines de Sousse

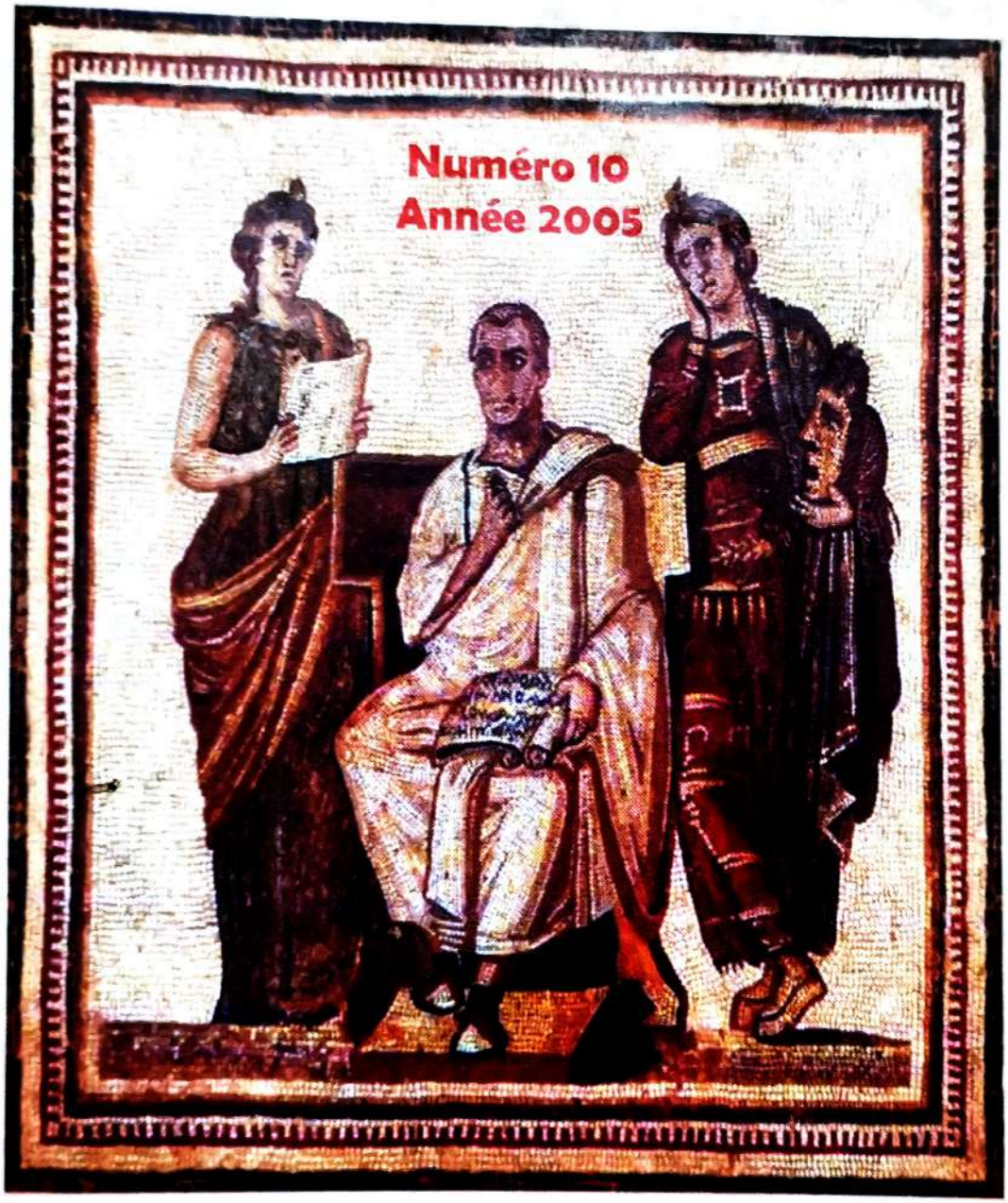

Université de Sousse